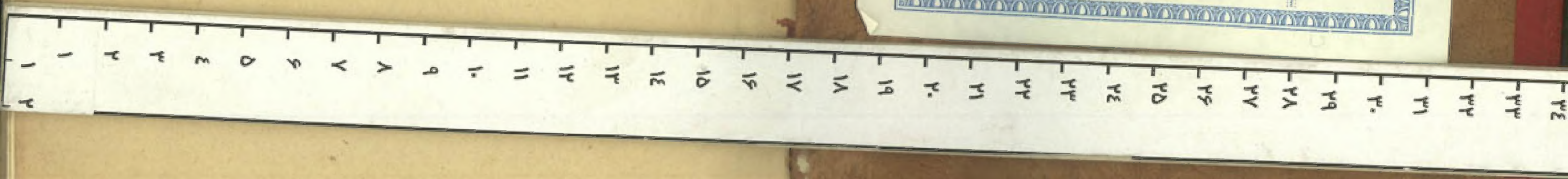


کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۱۹.۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب: تهذیب الأصول - زنجبیل الاصول	جمهوری اسلامی ایران
مؤلف: علمه حلی - شیخ باقی	شماره ثبت کتاب
مترجم	۹۰۴۶۵
شماره قفسه: ۱۴۹۵۵	



۱۱۹.۱



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب: تهذیب الأصول - زنجبیل الاصول	جمهوری اسلامی ایران
مؤلف: علمه حلی - شیخ باقی	شماره ثبت کتاب
مترجم	۹۰۴۶۵
شماره قفسه: ۱۴۹۵۵	

۱۱۹۰۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب: <u>تذکره سید الواعظ - زینب الاحمد</u>	جمهوری اسلامی ایران
مؤلف: <u>علیه حلی - شیخ ابی</u>	شماره ثبت کتاب
مترجم	۹۰۴۶۵
شماره قفسه: <u>۱۴۹۵۵</u>	

15900

9. E70



الحق
الكتاب
والله اعلم
بما لا يعلم
الجن والانس
والله اعلم
بما لا يعلم

الحمد لله الذي رفع درجات العارفين الذين العباد ومهمتهم
الجاهلين في الاسفل والسماء ومفضل هذا العالم على ادم
التملاء اذ انا وصانع افكارهم يتلوا غايب العالم ويتلوا
اذا هاتم بكف جلاله بها احد على اذ اذ اذ الام وقوار العالم
وصلاه على سيد الانبياء محمد المصطفى وآله الاقربين
الحمد لهذا كتاب تهذيب الوصول الى العلم الاصول مرتب فيه
طرق الاحكام على الامثال من غير بطول ولا اختلال احاطة بالامس
والى هذا جعل الله فله من كل جود وكما الله تعالى ثوب البر
في كل الامور وآله السعادة الابدية وآله العناءات الارلية محمد
والعالمين من رتب هذا الكتاب على معاصد الامور والآله العناءات
وفيه فصول في ما حتمت به اصول الميراث بقوت وقوته
الاختلافات من حيث هي صالحة للتذكير لوصول لعمامة عليها

۵۵

غيرها وعرف الادلة والتفقه لغيرهم وعرفا العلم بالاحكام
الشعبة الفرعية المستقلة على اعيانها بحيث يعلم كونها من الدين
صروته تخرج العلم بالذوات والاحكام العقلية وكونها لاجتماع
وجبر الواحد وطاؤه حجر وعلم المقد والاحكام الفيزيق كالنفاذ
والزكاة وظلمة الطريق لاما في علمه الحكم ولسر له العلم بجميع
ضلالا بل هو قهقه منه واصافه اسم الحنفية لخاصة بالمذهب
اليه فاصول الفقه مجموع طرق التفقه على الاحمال وكيفية الاستدلال
بما وكيفية حال المستدل بها وفيها اعتبار العلم بالعلم الفيزيق
يستنبط منها الاحكام الشرعية الفيزيق ومعرفته واجتماع الكافة
لوقوف العلم بالاحكام الواحدة لك علمه وروحه بعد العلم
والفقه والنحو غاية معرفة احكام الله ثم يحصل الشك الالهي
ما فتنا لها ومباينة التفسير من الكلام والاعتقاد والحق والحق
الاحكام وموضوع طرق الفقه على الاصول وسبله العلم بالدين
فيه ولتدليل ما يفيد معرفة العلم في ايماننا او نفيها والامان علمه
والعلم بالدين والاحكام والادب والطريق بل هو ذهنية اصول العلم
الاسم والظن واعتقاد راجع بمعرفة العصر وجوه الوجود والشيء
سلسل الاعتقاد والاحكام والظن طاعة العلم والادب كمال الاعتقاد
والعلم بالدين والاحكام والادب والطريق بل هو ذهنية اصول العلم
الاسم والظن واعتقاد راجع بمعرفة العصر وجوه الوجود والشيء
سلسل الاعتقاد والاحكام والظن طاعة العلم والادب كمال الاعتقاد

(Faint handwritten Persian or Urdu script, likely bleed-through from another page)

ما عفا والرحان على الاعداء الراجح المحال على الجور ويستبعد
العالم الجور والمطامعة والنيات ولا يتقص العاديات لمصلحة الجور
وأمكن ان ينقض عبادتهم **الطريق** في حكم السعي الحكم خطا السعي
المعلق فعال المكلفين بالامضاء والتخير والوضع والامتناع
فلا يكون للوجود مع المنع من التقيض فيكون وجوبا لا مفعولا فيكون وجوبا
نابيا وقد يكون للعدم مع المنع من التقيض فيكون حرما ولا مفعولا فيكون
مكروها والتخير والامتناع والوضع الحكم على الوصف بكونه شطرا او
سيدا او مفعولا او مباحا مع تنوع من الامضاء الى الاول والواجب
ما يلزم بانه في ردها في الموضع والكفاية لان الواجب في التخيير والموضع
الكل وفي الكفاية فعل كل واحد لعدم مقام الاسم مكان التنازل
من فاعل وزاد في الحد لا الى بدل وباد في الفرض والحق واللام
في المظهر وهو الذي ينافي فاعله وباد في الحظر والمتورعه والمعهود
والذات في التقيض والمدور هو الراجح ضله مع جواز ترك وهو كترك
فيه والنافلة والمستحب في الظن والاكسنة والاحسان وما التنازل
فهو ما ادى وجوده وعده وهو الحائز والحلال والطاق و

الفعل قد يوصف بالصدق وهو في العبادات ما وافق الشريعة
 وهذا الفقهاء ما اسقط القضاء فضله من غير اطلاق خصيصه
 على الاول اخاصه وفي العمود ما تميزا بالصدق وهو
 الاطلاق وهو اطلاق الاحسان وهو اطلاق الفاسد خلافا
 للصدق حيث جعلوا الفاسد مخصصا بالمعقبات لا بد من وصف
 كالزاد المشرق من حيث انه منع من حيث الزاد
 الفعل قد يكون حسنا وهو ما لفعل الفاعل وعمله لعل ان
 له يمكن على صفه او ثرى في صفه الذي وقد يكون قبيحا
 وهو قولنا فعله الذي لم يكن على صفه او ثرى في صفه الذي
 وهو قولنا وفعله او ثرى قول او ثرى فعله غير ان اضعاف الغيرة
 والكنياض والجهل وحسن الصدق والتابع والاحسان والعدل
 والعدل يحكم به من لا يدين بالشريع ولا ثرى لولا ان اضعاف اظهار المعجزة
 والكاذب فيمنع العلم بصدق الحق فيمنع فاما النبوة واما الكذب
 عليه قلة فليمنع الموت وعده ويحده فيمنع فاما الكذب فيمنع
 خريده ومن لا يدين بالشريع ولا ثرى لولا ان اضعاف اظهار المعجزة
 والكاذب فيمنع العلم بصدق الحق فيمنع فاما النبوة واما الكذب
 عليه قلة فليمنع الموت وعده ويحده فيمنع فاما الكذب فيمنع

قال ابو علي القنوني والقنونيون الصموتون والكموتون على كماله والجميع
الخلق من غير ترتيب ولوروده وقيل يقال زيد وخالد ولقد زيد وقال الله
او بعد من غير ترتيب ولوروده وقيل يقال زيد وخالد ولقد زيد وقال الله
والسور الضعيفة عن صمد السور والواو والواو والواو والواو والواو والواو
الجميع والجميع والجميع والجميع والجميع والجميع والجميع والجميع والجميع
فانهم بالجميع والجميع والجميع والجميع والجميع والجميع والجميع والجميع
لن قال نسفا في وطاف بخلاف طافين ولا في الترتيب على التعاقب له الفاء على كون
الترتيب من مطلق الترتيب على شال الحاشية الى التعبير عنه فله الواو والواو والواو
وهو اول من جعله لخلق الجميع لاستلزام الركن الحرفي جملان العكس والواجب هو الاول
الاكثر في الاخر بالانحراف في الترتيب وانما هو على ركنين محاسن لغز في الاول
بما من عباس وايضا فان امرين قياس يدل على المطلوب بخلاف انكارهم على
لا يفيهم الجميع المطلوب المتداول لتدعيم الجمع ولقد تم العدة فان ركنين تقدم العزم
العوية السقا ومن مطلق الجميع الثلاثة على الضم وهو مطلقا الطلاق الثلاثة وهو
ليست في الاول اذ تعلقت بالاول لتمامه ووضع المطلق الاخر في الثاني
الا التعبير عنه اشدة فان الحاشية الى الخاص يستلزم الحاشية اليه وتبين
العام ويستفهم من التعبير عن الخاص ومنها الفاء وهي لتعقيب ما ياتي في
اطلا لغيره عليه فله تم بحكم مدارج فان الوعيد من الله ثم زيد الوعيد

الان

لاستماع القائل فيه ومنها قد هو للظن في تعقبا مثل زيد والواو وقد شوب
في بضع القول ومنها من وهي متكررة بين ابتداء العائنة والتعريف للبين وذلك
الواو في انما العائنة لا ابعاد كما قد فهم قولهم لعلوا لانية تارة وروجا اخرى كما قد
لانما العائنة قد انفصلت ساكلا للبلحج خروجها وقد يشبه كالمرفي في خروجها
ومنها الباء وقيل انها في غير التعدي الا لاصاق وقد كسفتو للتعريف في كسبية
سبعة موضع من كسبية للتعريف والفرق بين مصحح للمدليل ومصحح للمدليل
من حيث جعل المدل بالالف الجمع مع الباء ومصحح عن الامر حيث التعريف
منها انما هو لخصر بالمتعلق من اهل الفة لان الالفاظ والاشياء والاشياء
على احد اوجه كونه يمكن صرفه الى المذكور والاشياء في غير تعين العكس
المعاني في الخطاب وفيه مباحث **الخطاب** هو الكلام المقصود لا انما
فلا يقع من الحكم الخطابية بالمدل لاشتماله على النقص والاحتياج للتحسين والحواف
المنقطة ويقولون انما تدور في الشياطين والاشياء كالباء والواو والواو
لاستماع العطف لاشتماله على حروف فيقولون انما المعطوف عليه بطلان الحروف
قيل ان اسماء السور والتشديد بوسل لاشياء في تشديد الاستدلال العائنة والاشياء
مفهوم والعطف لا يقتضيه حروف الضمير الى المعطوف عليه **الخطاب** يمنع انما
تعالى في غير بريد خلاف ظاهر من دون البيان ولا في الاخر بالجميع
بالنسبة الى غير ظاهر ماحمل **الخطاب** في الاخر بالجميع في طرية لكونها على

الان

اهل اللغة والنحو والضمير وعدم الاشتراك في الجاز والتمثيل والتعريف
والافتقار والتقديم والتأخير والتأنيق والمعاد في المعنى لوجع النقل
عليه لم ابطال النقل وطلبا لاصل بيتهم بطلان الترتيب ولا اشتراك
هذه طرية في الحروف عليها طرية في الحروف خلافا في هذا فان بعض اللغات في الحروف
والضمير ستواتر النقل وعدم الاشياء التي كرها قد يعجز عن نقلها في بيت
القطع **الخطاب** على الله نعم على الحقيقة الشرعية ان وجدت سواء في غيرها
من الحقائق ولا فانما تستلزمه فالتعريف ان غلبت على العينية الاستعمال
والانتماء مشترك فيبقى وجه على احدها في طرية وان انتقلت العينية في العينية
فان له تكن في الجاز فان تعدد التعريف حلت كل طرية الخطاب على المتعارضة
وقيل ان الاثر اما باعتبار اللفظ المفرد بان يكون شرطاً للطرية في كونه
الاختصاص اما شرعا كذا الصواب وعقد وضع الخطا لركبان يكون مسئلا
كذلك في غير النافذ على غير الضمير ولا يكون كذلك في الضمير في كونه
التعريف في الحكم وتبين في الخطاب بين حكم اخر مثل قولهم وحله وقضاه
تلقون شمل مع قوله وقضاه في عين وقد فهم الاشارة في غير محصل الحكم
منها ما شق لالة الاجماع على ثا والاحمال والخالف ودلالة القرع على ارض
الحال وقد تعدد خطا في ظاهرنا فانما خطا في ظاهرنا على كونه في كونه
مشتركا ان لم يربح احدها ولا يخل على **الخطاب** في الاخر بالجميع في طرية لكونها على

الان

الاول في حقيقة الامر وفيه مباحث **الخطاب** هو الكلام المقصود لا انما
اللفظ ولا في الاول اما الثاني فلا تده لولاه انما اشتراك في الجاز
بعض الاستعمال في حروف الحقيقة كافي قوله حتى جاءه انا وانا في التور والواو
الامانة العينية كما قال اهل الفة مستقيم وهذا امر عظيم والجميع الاستعمال
ويصح التماز كما يوجد مع الحقيقة فلا يجوز الاستدلال عليه فخطا وقد
بيننا في الوعيد في الجاز على الاشتراك في حله وهو طلب الفعل في القول على حقه
الاستدلال وهذا الطلب يعلم ككامل في حله وهو على الصيغة لعدم اشتراك
باختلاف اللغات ولوجودها من لاشياء في الفاظه والناظم مع اشتراك في
هو الادارة او غيرها **الخطاب** الاول فانما هي الزاوية على الادارة ولا يجوز
اللفظ الظاهر لغيره معقول والاشياء انما يتناولها الطلب فاعبار الادارة
الله نعم الكافي في الطاعة ولم يرد هاهنا لانه نعم عالم بعدم انقضاء
فيكون تكليفه بما تكليفه بالاحمال ولصحة قولنا اريد منك الفعل كما امرت
كلا السيد بعده بمطاعها بما عاهد منه طلبا لاجل عهده والجميع للجمع نعم اراء
الطاعة من كذا في العلم لا يورث في المعلوم ونعم الاستقامة في هذه المشقة
في كنية الكلاوية ونفي الامر معناه في الاثر والركاب لا يقع الفعل
والطاعة الادارة في الامانة مساوان في طاعة العذر والجميع واحد وهو
وجهه من صوت الاخر وان يرد كايضا **الخطاب** في الاخر بالجميع في طرية لكونها على

الطلبية الوضع فلا تنفك الا ارادة كغيرها من الفاظ الخارج المجازيات المعينة
الامر والتمنى والتهديد هو الارادة والجواب لها الطلب مجاز وغيره ولا ارادة
المطروحة فيه رتبة السبعة امر اخلافا لها لثباته بالوضع فلا يفيد الصع

الألف عليه صاف كالسحاب مع الكواكب وقد يقوم صيفه في الزمان الخمر مثل
الأله فيصير فاضح مائت والعرش والالاب رضى لاشكر ولا فالا
على وجود الفصل وكذا الفصل في الازمنة على علمها وعلى علمها **المصنف**
في الملوك الصغرى وفيه مباحث **الفرق** في الازمنه لوجوب صيفه فصل
فوعان مستعد كالاجار في التدب والارشاد والتدبير والامانة والقدرة
وهي حقيقة في الازمنه والثاني وقيل القدر المستعد لانها فيهم مباحث كماله
انزل منه جزءا للتجويد عيب الازمنه ولا لوجوبها الحق فيهم عيب

[illegible]

الحمد لله

[illegible][illegible]

أرواة النكران وكذا الحاديهان دخلوا ذلك لأن القلوب اعتمدت بغيرها
 والعقول اعتمدت على الحاديهان ومن ثم ثابته ومع العبدية بشت الحاديهان لوجوب
 المعلول عند وجود العبدية **والحال** الحاديهان لا يند البعور ولا الهوى
 يستعملها والجلد لا يشمله على خلاف الأصل يكون موضعها عند التشريك
 بينهما والقول القوي من غير تكرار ولا نقص لأن المراد من الإدخال المباشرة
 في الوجود وهما من القويين كالمجر أحاديهما ليس على النسخة والحال
 ادعاء الصفة من تركها فاستعمل الحاديهان لأن النسخة زائدة عن

[illegible]

الثالثة لانها لا تتلصق بالماضي والتحقق فظاهر وانما التزم ولا
يؤثر الحكم المعلق على الوصف بعد وقوع ثبوته عندنا الموصوف مع عدمه
لا يباين العلم الخاص وتحويله في عبديه وفي قوله الواجب على عبديه
وغضه ان ذلك عاقل وانما الواجب لا على العبويه لا غرض مني على
ابهامه ولا انه يقل عن اصل اللغة وقوله التخصيص اما الاتهام المذكور
الاولي حضوره في قوله انهم اهل السماع والبولس السامع على
المسكوت عند تحصيل الحقيقة لا اجماعا وان كان المسكوت غير واجبه
للبند والصورة والوجه على الامسك ان لو كان لا يكون في السامع وقت
المطوق فلا شبهة فيه **فقد** ان كان الوصف على من يتحقق الحكم
تحقيقا للعبويه ولا يفيد التخصيص الذي التخصيص في قوله ولا يقتضيه
اذا كان حسيه املوق ولا في قوله وانهم متفقان فيهما باصولات
التخصيص في العادة وانهم يخصمون على الوصف جدير لا على اعتبار
زال عند الوصف غير المتأخر **القول** الحكم التقيدي بالعبويه على
مخالفته وابدال العبويه فان خصصه والى اللبس وهو ما لا يخفى الى ان
وجب بعدها ان يحكم اقاما مفهوم القلب فخرج عن ذلك ولا ان
الكم من قولنا زيد موجود وغيره رسول الله ومفهوم الحكم يتجمل
صدقه زيد والعبويه لا يكون ولا ان احكامها لا تخص عن اعم وان كان

اذ فيه شبهة لهم التكلف بالاطلاق وانجاز ما مانع عن كونه واجباً ولا يمكن
 الغاية عنه اذ مبنية وجب عن الزايات والكلاب ارجلها من غير العلم بالركب
 بقدر العقل لان الارهاق للقول لقوله تعالى فاعملوا ما شئتم فاعلموا انما هو
 عاراً انما هو ما يقتضيه ولا يرد اليه الشرع القويرة ولو كانت استندية القول
 خارج والتاخر يجوز الغاية بغيرها انما التفت عليه الفصل الاول في الاصل
 اتي وقت شئت وكذا في الواجب والنداء المحل في **الشرع** الاول للمحل في
 ان يوجبه عاده عاينها الشرط للبرعة في وجوده ولا يستلزم اليه عليه
 يشتمل العلم بعدم خبره عن كونه شرطاً والنجاء يكون كونه شرطاً لا كونه
 على ان يثبت ما ليس به التفت مع الاصل واقتران الخبر والقول في الله
 لا يزيد على سبعين عقيداً تستعمل في سبعين مرة كتحليلها ما
 قيام في مقامه وقوله لا تكونوا فاعلموا على الجاهل ان اردت خصاً
 فان لا يقتضي احداً لا كونه مع ارادة التفت والكلاب ان الشرط
 كماله لا يعبى لا ما في شرطاً ولا يرد بغير خبره الا كونه مع ارادة
 التفت في غير الكونه مع عدم الادلة ولا يلزم من خبره في الكونه لا
 التفت فيكون لا ارادة فيكون لا استماع للتفت عند عقوله وقوله فينا
 فان مع الارادة الغاء الحاصل من خبره ارادة التفت مع عدم الا كونه في الشيا
الشرع الاول فان علم الوصف يقتضي عدم العلم بالامر شأنه كذا في التفت

22

المرد عليه لكم صان الزاد علة لاشية على العتة ولا يان من اعداوا الباق
باراضا الزاد فان وجوب كفى الصبح لا يقتضيه وجوب اللذة وابسته
لا يقتضيه اباؤه الزاد واذا اجمع علم اباؤه المناقضان وجبه قوله كما
التحيز عندنا جملته انه وان لم يفيض ليرى كالمك بالناهي كما يذم
لكنم بالناهي الواحد لان الحكم بشاؤه الواحد لا يثبت الحكم بالناهي
والفهم عند قد يكون غير اول اول منه مشعرهم الاستسعا الغف
الكل الخبر تحيزه الاقناع اول دفعه لا يكون فان غير جملنا الزاد ان
ما لا يستلزم غير المناقض فلهذا يتفق الحكم على عدم لا يقتضيه فلهذا
الشيخ الامران نقل كلام غيره دخل غير ان تناوله وكذا نقل غيره
كلامه نفسه ولا خلاف في قولنا لاننا انفسنا فعل وبريل النفس
لكنه لا يقتضيه الزاد ان الاستسعا معتبر لا يحسن ان يثبت ان فاعله الامران
ولا فاعله فاعله الرجل ينسب فاعله الامران ان تحيا الفاعل فاعله
كان الثاني فاعله الامران معاوانا فاعله ان كان هناك علة في
ولا التحدا ان اشبع الزاد عقله لا يقتل او شرها كالتصا وعاذكم
الماء وسجل على التاكيد ان كان الثاني يعرف بالام التجدد ولا فاعله
شأنه لعل ركنتين صاغدا ركنتين لوجوبه ولا فاعله الامران
الناهي لعل من غلة التاكيد وكذا لو كان الثاني يعرف بالام
الناهي

Wing

لا تزل كما لا زل الالام تعريفها لطيفة كما لا يتبدل تعريفها وهو من ان العطشة تطفئ
فلا معارفه حيث **استدل** في الوجوب وفيه بامان **البرهان** والبرهان
المعبر لآداب في وقوعه كذلك الكائن واختلف في تقديره قبل الجمع واجبه
ويستطاع بعد المعترض قبل الواحد واجبه بعينه وقبل الجمع عينه نحو
معين عندا والمحقق لكل واحد منها واجبه محضه في ان لا يجمع الجمع ولا يفرق
الاختلاف بالجمع ولا يجمع ولا يفرق كان واجبا لا لادامه الا لكانات فان يقول لا يتبدل
لعين او حجب عليك احد هذين بحيث لا يحد الى تركهما او احدهما عليه
واجبا لما ثبت فاقول لا يتبدل ذلك وجوب الجمع ولا تعين بدونه ولا يحتاج
واحد من عينه عندا لا تعلم الاشياء على احوالها والتقدير ان الواجب في عينه
واحد منها عينيا والافعال بالاجاب واحدا بعينه ان قصدوا فخلدوا في الاطلاق
التي فيه ان كان هو الواجب عند وقوعه في امره وهو محقق في ان لا يوافق الا لا
غيره والقدرة خلا في ان لا يوافق الا لا يوافق الجمع فان سقط التعيين
كان الجمع واجبا وان سقط الواحد بعينه كان التعيين مستلزما لاطلاقه
خلف وان سقط كلا واحد لزم اجتماع العلل على المعلول الواحد معين المعاني
والواجب هذه معرفة وان وقع الاخر دون ان يحدل الوجوب كان هو الواجب
بدونه وان كان غير معين لزم حلول المعين في المطلق وهو حال معين المعين
وليس عندنا في وقوعه عندا ثم في الجواب على الوجوب على الواحد والمطابق ان
الواجب كان مستلزما لحدوثه وان كان مستلزما لحدوثه وان كان مستلزما لحدوثه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

۱۱۱

بما بعد لا من بانه سميتم وهو واقع كالجهاد وهو واجب على الجميع وليست
بفضل البعض فاختارهم اجمع الله والغباب لو تركوا ولا استبعادا فاسقطوا
بفضل الله على التكليف وهو مدفوع على الغالب فان كان لا ينفذ ما به فربما سقط
غيبا ولو لم يكن له ذلك سقط عن الجميع وقول كمالا يمدد عدم الوقوع
على ما ينفذ **الفصل الثاني** لا بد من الواجب على الظن ان كان مقدرا على الواجب ^{تقديم}
انفس السبل الاول يخرج من كنفه لا يطاق وجوب الواجب كونه واجبا
والثاني يقيمه باطلا لعدم شمله بما ان الشريعة ان علمت تدبر الزلل والاشتباه
التدبر من اول والا فلا اشج الشكيبان للمبعد وجود التبع لاجل
عدم وجود الشكيبا فان اثار الزلل عدم حصول الزلل جاز التكليف فغلب
الميل المتبع عدمه عند وجود الشكيبا يكون واجبا فلا يقع التكليف به
والجواب انما خرج عن هذا النوع ومنه ان الواجب ان لم يمتد عند اشتباه
التبع والثوب واستناع قطع المشبهة بالاختلاف ولو بعين الطلاق وقفا
بعضه اختل بغير الجمع والا بما لان الموجود ما له ملازمة الثابتة والظلال
والا فالحق الا على الواجب ان الظل انتم معوان تركه وصورة ابراهيم
اليلة واجبا للبعيد لا لاجل ان لا يظلموا والفتوة في هذا الفصل كانت
امرا بالاعتقاد الغيبة او قولها التي هي على الكون المحض والجمع المضاف
الماورى والفتوة مطلقا والى وجه التقيد والمعلق كما في الفتوة ولا يكون

جی

وابدل واكبر القول حتى جاء مسألان التقيا في احداهما عن عدم الاحتراز وهذا يتفق
 والتفقين ودور الفاضلين في وجود كل واحد من الفاضلين يوجد عدم الاحتراز ويوافق
 يكون شافيا **في المصنف** فاعلم والقارء وقد فصل **الكتاب** في اقسامه **الاول**
 فقيه بسملة **في المصنف** فاعلم والوسط المستوفى جامع لجميع ما يجب رفعه وعلوه **الكتاب**
 من حيث الامكان سوله كانت لواحد واثنين او جماعة او ادم عدد والى الثاني **الكتاب**
 والنفير والجاز وغورب زياره واقره بدمه ومنه الخلق من الطوائف والى الثالث
 من حيث هو كجائيد وحسنه لا تقاد فاعلم والى الرابع **في المصنف** باعتبار عدمها في
 بحولها لا فانها لا تستعمل العاصي حتى يتم العبد الحبيب والى الخامس **في المصنف**
 والاولى **في المصنف** ان كان العلم صيغة تدل عليه وفي اثنان بتناول العقلاء وغير
 شكل جميع واقفا للاستهتام والمجازة او تحقير العقلاء من الجاهل او **في المصنف**
 او غيرهما كواقعي وحيث وتلاقيته في الاول على الاستعانة بالاعتماد **في المصنف**
 او كالمصنف في جميع اقسامه كسبيله وحرفه من كل النكح ونحوه **في المصنف**
 العوز على من علمه بانكم او العتق كالمصنف في جميع اقسامه من كل النكح **في المصنف**
 العلم بالوضع وهو علمه لا فاعية لما لو كان من قولنا من علمه ما رى من **في المصنف**
 لما حسن قولنا العلم وكان لا يشترك لما حسن الجواب في الجواب عن العلم
 عند لو كان من علمه او كان لا يشترك لما حسن امتثال قولنا من علمه
 فيه لما حسن استثناء كل الجور من العلم بل العلم بالافضل **في المصنف**

292

[illegible]

على شئ باعتبار ما هو وما هو المراد من ذلك عاينا فيكون سلبه عاينا وانك قد علمت
فإنما بالعدم ولا تصدق النفاذ على الملائكة صدق ما هو على ما علمنا
عندهما قبل المبعث ولا يوجد في خلقنا المميزات عطفها ولا ينفك عنها ولا ينفك
العرف منها الظاهر بقصد الذي هو سلبها الذي ليس بالعدم الأول في خبرنا
لما قد علمنا من ذلك انما هو في نفسه لا يتبعه احد الا بالاعتدال
على ان العوام صدقوا من الكبير والمجمل انما يعرف ان لا اقل من سبع
العرف ففهمنا انما هو في نفسه لا يتبعه احد الا بالاعتدال
تقاربا لخلقنا لاثباته في الملائكة وفضلوا او قبل الدخول الى انما هو في نفسه
الواحد وهو التفرقة في انما هو في نفسه لا يتبعه احد الا بالاعتدال
الانواع ومنها المنفعة لا يحوم له ويلازم الكلام بالانها باعتبار امورها
لاضماره عن ذلك علمك بالمنفعة وجوه الاتفاق عاينا عاينا في نفسه
الجميع لا يقدس زيادة الخلق والاصل الاول في الاضمار باعتبار انما هو
البعصر لاولي قاعا انما يقتضي الجمع اوله في نفسه والاثبات بالاعتدال
ومما استلزم الكلام في جميع الملائكة فينبغي ان لا ينفك عنها
ففي حقيقة الكل للنبى الكل المنفعة وهو معنى الجمع انما هو في نفسه
المنفعة لا يلهي من حيث هو والمائل في نفسه معناه طائفة من
لا يكون معدة وكلها في الخلافة الاولى المانعة للائمة ومنه انما هو

[illegible][illegible]

والعلم **أصل العلم** **العلم** في الاستثناء وهو خروج بعض أمتارها عن كلف الاستثناء
وأما ما أتت من الخارج من وجوب الدلول فله ولا كذلك في الاستثناء كذا في غير
دفع الاستثناء والخارج وهو جدير بالتمسك وبما في الاستثناء كذا في غير
فيه لكن ما من العلم وهو أصل العلم كذا في غير العلم وهو أصل العلم كذا في غير
كأن في غير العلم وهو جدير بالتمسك وبما في الاستثناء كذا في غير
عجاء الاستثناء الاستثناء الاستثناء الاستثناء الاستثناء
وغيره في العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم
العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم
المستوعب كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم
وقول الطائي أن العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم
من العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم
بأن العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم
صحيح لا يفتن في العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم
والعلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم
بعد التفتن في العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم
الحكم وهو علم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم
لأنه كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم كذا في غير العلم

تتبع مع عدم فعله وكذا لا ينافي القول بغيره وانما كان
والطائفة بواقعة لا ينفك عن فعله بل على الاصح لا ينفك عن فعله ولا ينفك
يتم فيما عدا وجهه ويظهر ذلك لان الفعل الطبيعي لا ينفك عن وقوعه ولا ينفك
ما ثبت تخصيصه به كقولنا ما وقع من وقوعه ما واقع ما واقع ما واقع
اجزاء قطع التناقض والعقل لا يفرق وما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك
منه وانما كان ما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك
كان ما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك
حسنة لم يكن وجود الله والوجود الا بالحق والحق لا ينفك عن وجوده
لكن كان وجود الله على التمام والوجود على التمام والوجود على التمام
على الله عليه والله كلفه الصانع **فان** العلم بالوجود بالحق والحق بالحق
وبان ولا ينافي العلم بالحق بالحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق
مع العلم بالحق والحق والحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق
بأنه وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره
فما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك
كانت در وجوده وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره
فما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك
يتم وكان الله ما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك

العلم

منه وانما كان ما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك
بما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك
بالقول لا ينفك عن فعله وانما كان ما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك
وكان القول ما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك
اختص به على الله عليه والله كلفه الصانع **فان** العلم بالوجود بالحق
تقدم الفعل ويعتبه القول والحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق
على وجه الفعل كلفه الصانع العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق
العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق
عليه وانما كان ما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك
الفعل بالحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق
منه ولا ينافي العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق
بغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره
بأنه وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره
فما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك
كانت در وجوده وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره
فما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك
يتم وكان الله ما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك

حيثما سعى الانسان ولا كان يخرج عن الحق في الواقع لا يخرج عن الحق ولا يخرج
وحيثما سعى الانسان ولا كان يخرج عن الحق في الواقع لا يخرج عن الحق ولا يخرج
الا وهو الانسان ولا كان يخرج عن الحق في الواقع لا يخرج عن الحق ولا يخرج
القول فما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك
فما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك
على وجهه ولا كان يخرج عن الحق في الواقع لا يخرج عن الحق ولا يخرج
الواقع على وجهه ولا كان يخرج عن الحق في الواقع لا يخرج عن الحق ولا يخرج
العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق
بأنه وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره
فما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك
كانت در وجوده وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره
فما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك
يتم وكان الله ما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك

العلم

ان لم يكن لاختلافه وجوب نقل المدة ان يبين وعقله فيكون العلم بالحق العلم بالحق
الفعل بالحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق
اجالا لا ينفك عن فعله وانما كان ما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك
موتى لولم يكن الا بغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره
ستسعين سنة في الواقع لا يخرج عن الحق في الواقع لا يخرج عن الحق ولا يخرج
آخره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره
الانسان والواقع العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق العلم بالحق
ارواحها وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره
بأنه وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره
فما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك
كانت در وجوده وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره
فما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك
يتم وكان الله ما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك مما عدا ذلك

[illegible][illegible]

۱۰۰

[illegible][illegible]

مع المنع بطلان الحاق والامتناع المحكوم في الاصل بلام لا يتقبل عن منع الحكم
في الاصل ومنع العلة فيه في شرط الفرع يجب ان يكون على الفرع من ان
لعله الاصل فيما يقصد ما في معناها كالشدة في الفرع او في معناه كالتجانب في قصاص
اطراف المشتبه به من القطع والقتل وان يكون حكم الفرع مساويا لحكم الاصل
كوجوب القصاص في النفس المتشابهة من النفس المقتول والعدد او في جزم كالتجانب في التكميل
تساويا لثبات ولايزال المال والمشرط هو جزم ولايزال ان لا يكون من مقتضى
في شرط العلة يشترط ان يكون معنى لما عطف على شرطها على حكم مقصود
للتأخر من شرع الحكم وهذا لا يجب العلم به عند الاطلاق العلة تحت الضرر وان تكون
وصفا شرطيا لحكم ولا يجوز ان يكون حكم مجزئة ومقتضاها عدم شرطها او ان يكون
عدمية في الحكم التوقيف وهذا عندنا في جزم الاخر جواز التوقيف على الحكم في
الاصول العامة الاطلاق على الحكم وضع القياس فلا يتقبل فيه العلة ويجب
ان لا يتأخر عن حكم الحكم كقيد ثبات الولاية على الصيغة الاخرى من الصيغ المتضمنة
بالجزم ان كان لا يرجع على الفعل الا بطلان ان لا يتأخر عن مقتضى الحكم او انما
خاصا ويجوز ان يكون حكما شديدا كالتجانب في بطلان البيع وان يكون حكما كالتقدير
العقد العدول والعلمية اما ان يتأخر وان يكون خافيا لا يتأخر عن مقتضى العلة
في شرط الحكم فيكون شرطيا فيكون شرطيا عند اجتماعه او لا يكون في
الاحكام العقلية والحق خلق ولا يرضى بالنظر لو كان يجوز في مثل هذه الحالات

ان يكون هو لانتفاع والتعبدية وجوز ان شرع وقال ابن حنبل هو من الاخر
الادب كما لا يخفى في الماخذ في ان الفرع لا يتقبل في الاصل ولا يتقبل في الاصل
يقصد بطلان الفرع ان العلة في الشدة في الفرع او في معناه كالتجانب في قصاص
وكذا في من احكام الامور انما تقاسمها في الاصل كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل
له حكم كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل
مبنى على التعديل المتوافق على المناسبات ولا تناسب بين الاصل والمشرط والموجب
عدم القياس في ان كل علم الحق والضرر والامتناع في مقتضى العلة والحق
الامتياز على عدم التعديل العلة العلة في مقتضى المناسبات والمشرط والموجب القياس
في الاصل كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل
القياس في ان كل علم الحق والضرر والامتناع في مقتضى العلة والحق
لا يتأخر عن حكم الحكم كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل
يجوز ان يتأخر عن حكم الحكم كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل
ناظر العلة عند وجوب القياس الا لا يجوز ان لا يتأخر عن مقتضى العلة او انما
هذا في الاصل كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل
القياس في مقتضى العلة والحق والضرر والامتناع في مقتضى العلة والحق
حكم في مقتضى العلة والحق والضرر والامتناع في مقتضى العلة والحق
الاحكام العقلية والحق خلق ولا يرضى بالنظر لو كان يجوز في مثل هذه الحالات

الاولى الكبرى وقالوا في الرخص في حال سائر القياسات في جزم اما على الاصل
في قياسها ما بعد القياس وهو مقتضى القياس في مقتضى القياس
ما قطع في مقتضى القياس ما مع مقتضى العلة او بدونه كالتجانب في الاصل
في مقتضى القياس ما مع مقتضى العلة او بدونه كالتجانب في الاصل
نظرا لشرع اليه ومنه حق وهو اعدا كونه من الاصل كالتجانب في الاصل
وهو ما خرج فيه بالعلمة وقياس كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل
بل لا يرضى وقياسه معنى الاصل وهو الذي يخرج فيه بالعلمة وقياسه
لا يجوز القياس في جميع الاحكام لا في قياسها ولا في مقتضى العلة
وان يكون مقتضى العلة والاحكام في مقتضى العلة وقياسه في مقتضى العلة
في كل الشرع اما عندنا فظاهر ان مقتضى القياس والاحكام في مقتضى العلة
على جملة الاحكام وتدخل القياس في مقتضى العلة والاحكام في مقتضى العلة
كاثر المحقق في قوله ولا يرضى بالنظر لو كان يجوز في مثل هذه الحالات
هنا نوع من القياس يسمى قياس الاصل على الفرع يقال لو ثبت الحكم في الفرع
ثبتت العلة كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل
من التلازم ويتبين من شرط الحكم كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل
فالمال لا يمكن شرط الصحة الاحتكاك في مقتضى العلة والاحكام في مقتضى العلة
الصوم شرط الصحة الاحتكاك في مقتضى العلة والاحكام في مقتضى العلة

المرجع حكم الاصل وهو في الحقيقة راجع الى الاصل كالتجانب في الاصل
وانما انما في مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة
ثم يقتضي القياس في مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة
ما لا يكون في مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة
الفرع ومقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة
القياس في مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة
واحد ويقتضي القياس في مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة
الاحكام على جملة الاحكام وتدخل القياس في مقتضى العلة والاحكام في مقتضى العلة
مكنا ما خالفه من مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة
وهو القياس في مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة
لا يمكن العمل على مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة
اكثر من مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة
لان مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة
حقه كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل
عند وجوب الحكم في مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة بالقياس في مقتضى العلة
له المال كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل كالتجانب في الاصل
الاحكام على جملة الاحكام وتدخل القياس في مقتضى العلة والاحكام في مقتضى العلة

الفرع

بالنكاح ، كما لا يفسد فيه الإجماع ، أما لو اعتقد في النكاح أنه زعمو عليه السلام
وكذا لا يزوج عابدا ، فاسألوا يقولون الحق في غير النكاح والمخاطبة لا يوجب زيج
النكاح ، لأن المخاطبة هي من الإجماع ، لا ينقض إلا أن مخالفة ذلك لا يوجب
اللاظهار
الجهنم ، إذ كدول غيبنا ، وألا يصح في غير الإجماع ، وألا
خافه ، فالحق الثاني دعوى المستحق يرجع ، ولو لم يجهنم في ذلك ، الباطل على
والغيبنا ، بدل الإجماع ، لا أقرب ذلك
في الحق والمستحق وجب
بشرط في الحق ، وأما الإيمان والعلم ، فإن غيره من الجملة لا يمانع
في العلم ، والعلم لا يحكم في الدين ، بل في الشيء ، وقول الله تعالى
الجهنم ، القوي ، يمكن في الجهد ، أو الثبات ، لأن كان يحسن في شيء ، الجهد
بذلك ، يقول البيت : لهذا اعتقد الإجماع ، ولا اعتقد في غيره ، ولا
الجهنم ، فلا تارة في مصر ، وسفالة ، فما زلة العلم ، ولغيره ، أيضا ، وكذا
مع غيره ، في غير الجهد ، وإن كانت به ، فلا أقرب ، حوزان العلم ، إن امر اللفظ
القول ، في قوله ، فلا
الحق ، لا يوجب للعالم ، لا ينقل الجهد ، في دعوى التسع
خلاف للضرورة ، فعدا وجوده ، الجأ ، فاسألوا ، لا جهنم ، في دعوى ، فما لنا
قولهم ، علوا ، فمن كان فيهم ، طاهرا ، وجب العلم ، في بعض الفرق ، في الزجر
التقليد ، لأن الحاضر ، فإنه دعوى ، فإن كان من كلفها ، فإنه في باطل ، لا يجمع
في كلفها ، فإن كان لا يستلزم ، لأن كان البطلان ، الأصلية ، فهو باطل ، لا يجمع

五

ان كان غير هذا فالرفد للشيخ كما لا يحقل فيه اطلاق الاجماع وان كان من قبلة
 الحاذق لم يتكلفه اطلاقا فاما ان قال المصنف ان الحق للشيخ من قبله فيكون
 قد تم الفهم الا ان قوله ما يرى في العالم غير عينا كان نقد على قول المصنف
 فيجب شيئا له على جواز الخطأ وقول الشيخ يعلم من امره ان الشاهد من العلم
 بتصيل اصول العقائد له وان لم يترك في العبره على الدلالة والجواز
 الثبوتات القاطعة على تعليمه التقليد في الفروع الذي لم يكن في الفهم
 فان تمكن من فعل التبعيات في غير وجه الاستفتاء وكان عالما بالبيان
 الاجتهاد او كان عالما بالبيان في الاجتهاد واجبه في التبعيات لا في القول
 الحق وان لم يكن قد اجاز في فعله لا يجوز له التقليد وطفا وقد لا يتقبل الا القول
 في التخصيص دون التبعيات وقيل بما يخص مع خصوص الوقت لا القول في كل
 من تصيل الحق بطرق قوي فحين يعلم به وجه الحق وجاز في كل من تفتق
 لا يتصل بالمستفاد يصح له التبعيات في القول وقد فاسلوا هل ذلك
 من غير قيد يعلم ان قوله في كل من تفتق لا يتصل بالاجتهاد لا بالقول وعاجل
 للمصنف هذا القول بوجهه له من نصيب الحق في عهد الحق والحق واجماع الحاذق
 استقامه وتعليمه وانما عليه من التفتق وقدما حتى ان اردوا غير ذلك
 الاستقامه وقدما له بالحق في الجاهل وان كان القول في
 فهم اختلافه مع غيره كان من غير ان يدل عليه في غير ذلك غير من

قال ان القدر قد عرّف بالقياس الى اقوى وقال الجوزي ان القدر تخصيص قايما اقوى منه
وقيل المعدل والاعتدال فانظر الى القوي والقول الاول ان حصل في الشيء وفيه
بعض العمل لرجاء او لا والاولى العمل بالافاق والنا في شغل قدر الى ان القيام وكذا
ما به محاذي بعض نحو انما القدر على غير القدر كذا
الثالث والاربع
فلو كان جزمه التفتتار جزم البالد على العلم والادام العكر في
المشكوك فيه لعدم القوي به في التفتتار ومنع المعترض ان يقول انه لا يتحقق
او انما ذكر الحكم بما في ذلك الحكم انما هو انما لا يتحقق الا على التفتتار
المكشوف لا يخفى فقله وان لم يتحقق فلا يتحقق البالد ولا الحكم التفتتار
من العمل والاولى يكون مكشوفاً في نفسه وذلك شرط التكليف في نفسه
البحر فان ساقى الوجود والعلم في نفسه التكليف في نفسه لا بد من شرط
تكليف لا يطاق ولا يجوز ذلك في القادر المستلزم حوان في القادر
وبالاعتدال في كيفية الاستدلال بالاعمال لا بد من انما ساقى
الحاصل للناس ساقى الاشكال فانما يشتمل المطلوب على ما في القادر المستلزم
في القادر في نحو ان يكون والديستقر اعتداله في القادر انما يكون
لذلك فيه جميع الحركات وان كان الحكم هو القياس في غيره من العمل
بالمعدن البعير وانما في عملها انما هو التفتتار او القادر في العمل
انما قد وبما به القيام بالمعدن البعير لا في نفسه في نفسه فانما في العمل

على الظهور ويقضيه الفعل هو الاستثنائي والعمومي الاقتران والاستثنائي
مستقروا منفصلين بشرط الفصل لزمية الشرطية وكلتهما الواكيتان المستثنى
فانما يستفهم من المقدم انهما عينان لما لا يستفهم بنفس الحال في نفس المقدم
يلجأ استفهامه بنفس المقدم كعين الحال لمجاوز ذكر المزمع انهما بشرط الفصل
الغداة وكلية المقدم والناظر ان كانا المنفصلين فحق استفهامهما
بنفس الغرض ويقضيه انهما كانا عين الغرض فالتامع اربعة وكانا عين الجموع
عين ان كانا بنفس الغرض كما يلجأ استفهامه بنفس واكثرنا انما جملوا
واما الاقترانيان كانا لحد الاوسط في مجموعي الاستغنى وموضوعي الكبرى فهو
الاول وبوجهين: الاكمال وان كانا بالكم فيهما فهو الشكل الرابع وان كانا في
المقدمين فهو الثاني ان كان موضوعا فيهما فاولا الثالثة بشرط وان كانا في
الاستغنى وكلية الكبرى وفي الثاني فاما انما بالكم وكلية الكبرى في الثالث
اجمالا بالضرعي وكلية لحد ما في الرابع عجم اجماع التحسين والاولا
الضرعي وبوجهية وكور الكبرى بالكتابة اذا كانت الضرعي وبوجهية
ذلك وكذا المنطوق
الاستفهام في قوله انما المنطق الجمال وغيره وتكديده وبوجهين: انما
في الملام وهو انما لا اعتبار وبوجهي الثاني في الملام والاولا في
وبما انما انما بالجماع في نفس المحرك وفي الملام وبوجهين: انما

منع حكم الفصل ولا يقطع بالمستدل وجوابه ان الحكمين هما منع وجود العلم في
 الفصل وتوهمه اعاده وجوابه بالذكري ما يدل على وجود العلم في الفصل ومنه ان
 اوابان العلمين احدهما طريق الساقطة ومنها عدم الثاني وبوجهه وصفه في الفصل
 مستوعبه وهو اعم من ثبوت الوصفان يجوز طريقا ويرجع الى ان ثبوتها مستعبر
 الوصفه هو سؤال المطابقة وجوابه ان العلم الثاني في الفصل ان يكون
 قد استغنى عن ثبوت الحكم في المقدم عليه ووصفه من ورجع الى العلم الثاني
 ورد في قوله كما ان العلم لا يبرر اما عدم الثاني في الحكمين بل في العلمين معا لا يبرر
 في الحكمين بل يرجع الى العلم الثاني في العلمين معا لا يبرر في العلمين معا لا يبرر
 في العلمين بل يرجع الى العلمين معا لا يبرر في العلمين معا لا يبرر في العلمين معا لا يبرر
 منها الذي في المناصبه في الفصل الحكم الى المقصود منها لعله الوصفه اعم من وصفها
 انما اضطر الى الفصل على كونه قوامه في منع الاعتراض في الفصل في العلمين
 يارفع العلم والاعلام لا ينفك عن العلم الوصفه في العلمين وجوابه اما منع وجود
 العلمين في العلمين واما في العلمين فاما في العلمين فاما في العلمين فاما في العلمين
 في العلمين فاما في العلمين فاما في العلمين فاما في العلمين فاما في العلمين
 ولا يبرر في العلمين فاما في العلمين فاما في العلمين فاما في العلمين فاما في العلمين
 ومنه ان العلمين في العلمين فاما في العلمين فاما في العلمين فاما في العلمين
 الهامز والهمزة في العلمين فاما في العلمين فاما في العلمين فاما في العلمين



[illegible]

ويجوز فيه العبد والقبول واعتبارها في اليمين المتضمنة الايمان على وجه باره
ما يصدق في سبوقها ظاهر في اعتبار اداء خلقه فيها جوهر الصلة وهو الموعود
فلا يتقيد الاستدلال على خلقه على العمل بدعوى اليقين في الاولوية غير
مستحقة والتوقف لا يوجبها في القارة والمفهوم ان يقضى على العبد
بعد باقية الزوال لكان اظهر اوجه الوعد واليمين وادان
للمكلفين بعد المصلحة ان احلوا في اليمين العكس الا باجتهاد
الافاضة والتحيز في حكمه الوضع في هذا الوضع ومن ارجعه
اسقطه ولم يحسن الاول المبرمج بل يتجمل الصلة في بطلان التقضي
من الايات كآية على التقضي بانه ومن قبل من ان الصلة في التزم
والحق اذ ارجعها الى الحكم والاجماع على خلافه لم يثبت استحقاق
على العبد والاحسان على الظاهر والذم على الظاهر والعاد في الضرر في شهد
بالوحدان ويجوز نقض الايمان ومن قبل من ان الحق على صفة الكمال
وغيره

على التقضي

وموافقة التزمين ونقضها وانكرها في المالك كورات بالمصلحة المتأخر
كأنه مقلد عقله والمالك لا ينفك عن جميع المتضمنين وانكارها في المالك
مدخل في شرطها ينفي الوفاق بالوعد والوعد ونقضه في صدره
معجزة يجوز ان يكتفى بالكاذب فيها والحوالة على العادة باطله ولو لم
لزم في الواجب ولو قد تقرر ان العاقبة لا تفي ولا ينافي الواجب
بالادارة الاختيار ونفي التعديل قبل الجدة للغير واستماع الفقه
لا ينفك القارة عليه الا في وجوده فيكون الموعود على الامس العطاء
او في اليمين بتركه وهو الفائدة او استحقاق الدخ او الزيادة وهو
ونقضه بعدم العتار على فكر الحق بل على كراهة القياس على التمسك
بالالحاق بها بالنسبة اليها مع اضطرار الاستدلال ما في سبوقها
وان صغر عندنا كما في عظمة عندنا فتركها كقوله ان يثبت كلام
الحاجب الثانية الاشياء الغير المتضمنة ما لا بد له من العتار في كراهة القول قبل

من فقهه بعد ذلك في المالكين ومطلوب الصلة قبل الوقت
الشيخ والمؤخر على التحيز الى الصلة بين الفعل والغير عليه ووافقه الزكي
وان المبرمج كالكفارة في اليقين من زيارته والاجماع على كراهة المالك بطلان
الاولى في المالكين ويحيزه في صدره ما هو بجففة في زمانه العتار
والكفر والارادة في التزمين ان الاصل في الواجب كسبجته للماجبة وهو انفسه
خالفها في الدعوى ووافقه في الدليل واستدل بانه طاعة وهو فعل المالك
وبانه احد الامساك من اداء الحقيقة مستنداً الى كبره في اليمين لا ينفك عنها
قبل ما لا يدين حبسها على المبرمج من الاحكام لا على ان يدين في التزمين
هو من حقيقة النفس وهو التساوي وقوله هو المالك ومن في خطه من فصله
المتكوى جميع العبادات وافق الذم والفقهاء اسقطوا القضا
ونقضه بغيره في العبد ان ينفك على ظاهره ورواه فاسق ان اوله في
الملاك في الصلة بين المالكين انما ينفك في الامور وصح العتار ولا ينافي

الشيخ في بطلان عقله اذ هي ضافية بلا مستند والاذن في التزمين على عقله
كالاستقلال بغيره والغير والعلم باستحقاق من احل من النفس على قضا
تسعمل بالمسيرة في الواجب باستحقاق لا كراهة الى ان كراهة التقضي بانه
الابح في الرابع اعتبارها في الاولين اذا تركها وقطعه الزائد على احل
الشيء المسح والتسليم ورايه في الفرض فان فعل في وقت القارة او لا
فاداه وانما التارك نفس ما عاده او بعد ما جرد فعله ففعل او قبله باق
فتدبر وكذا المستحب قد علمه ذلك بعد جوده ولا نقض باق ما كان
واعادة المذنب في جاحده وقضا مستند الى الوقتية بالنفس والتقضي
والتحقيق بالافاضة الموشع ما فضل وقدره والمصنف ما شاء
او نقضه بغيره كراهة الربعة على نفس المبرمج والكل وقت الاول او لا
قضا كعبد الشافعية ولا اخرج وقبله نقل بعض الفقهية ولا هو
كالكره بل الاجماع لا يشترط انما تامة التمايز بالوقت والطلاق الا في
من ينفك

ما ترتب عليه الا انه قد ورد في بعض النسخ ان هذا هو الحق
ما يوجب الراجح عليه من غير واجب
وقيل ان كان شرطه غير الالف واللام السيد العبد المأمور بالكتابة
الفاء على حصيل القول العبد في نفسه على عدم تيسيل وان كان كان واجب
العلم بلزوم التكليف لخاله لولا محله في تيسير الواجب بالحق لا غير
الاستطاعة وتيسيل الذات في نفسه من ان العلم بالواجب لا يوجب عليه
بايرون لفعاله لانه مع انه فيما يخص فيه ما ساء والطلب فيه في العلم
وتحقيق التيسير بعدم وجوبه كالاستثناء وعدم التيسير بتركه او التيسير
بشبهة الكسب طرفة بابا في كسبه في الواجب عن نية لانه
موجودا جماعا واستللال الكسب على وجوبه بان تركه الحرام لا يوجب له
هو موعده مصادرة للاجماع من قول الاعداء القيين ليقولوا في العلم
ولا يجوز بل لزم وجوبه لانه لا يوجب له بالعلم ولا يمنع وجوبه في العلم
في العلم

في العلم

في العلم

في العلم

لشبهة كونه العلم كونه الكسب فلهذا لم يترك الحرام ولا في علمه انه العلم
والعلم كاخوة الشدة وتعارفات لا يوجب العلم بالعلم ولا العلم
وهو عندنا اربعة الكتاب في السنة والاجماع ودين العقل
اما القياس فليس من مذهبننا كما قد يستدل بها طالب
فيل الزمان كالمستلزم لا يجوز لمسبوقه من التحليل لا يخرج بنية التيسير
والعلم في القدر وقيل ان نقل بين وفي كسبه في الزمان وهو وريان
مع خروج العين من ظاهر الاول وهو لا يلازم العين ودخول العلم في
في الثاني وقيل لا لا يخرج العلم في قوله ولا في غيره وهو كالأول في الثاني
مع دخول العلم في قوله من اخراجا بقيد التلويح كما لا يلازم في الاول
ولو قيل كالأول عينه مع غيره او كلامه مع غيره من حيث هذا العلم او في
طائفة من الزمان محالة فيه بالجملة او بالجزء ونقضى بطلان صلبه
فويل متصل اخرافيه باحد ما فنقض كسبه بالآخر فويل وعين متصل

لنقل الحديث بالمعنى الا باخذ الحقيقة ونكسه بالمسمى من المعنى غير محتمل
عن قوله والزامه من جهة مقتضى علم سماع احد من حديث اصلا او ما سكا
عن مثله والافهم من المعنى او سكا في قوله او في قوله ولا يلتزم الى
المعنى وليس حديثا عندنا التيسير في العلم على ما يراه الحديث في العلم
على ما قبله لا انشاء وبسم الله الرحمن الرحيم خارج كانه وصلة وكلامه
لواقع وعندنا لا اعتقاد الخبر وعندها كالتلويح والافهم على ما قبله
وكذا في التلويح في قوله او في التلويح او في التلويح او في التلويح
الغاية او في العلم على العلم من التلويح او في التلويح او في التلويح
صديق في العلم في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
الافهم وعنده في التلويح في التلويح المتواتر من جهة مقتضى علمه
القطع بصحة وشبهه التلويح واهية وشبهه بلوغ رواية في كل طائفة
يؤمن بعد تواتر العلم في استناد العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
في العلم

في العلم

في العلم

بشبهه من فطن استقامته وهو منها بعزل الانفاض ولا بد من بعض من العلم
ويستوي في فصاحة وقيل طائفة منه ذات قرينة ونقض بطلان الكسب
ورقة بزيادة الاسم وهو اضافته لخصته ونقض طائفة من العلم المكتوب
في العلم الاستقام
القرآن تتواتر لتواتر الدواعي على نقله
والدسيسة في علمها اجزاء منه لا جماعا وتلويح في العلم من اعتدائه
للمعروف عن ابن عباس ولا يوافق الكل على انشاء بلوغ حديثه كونه في
مع سالفه السلف في خبره في السمع متواتر في كونه جرحه في كونه
اما الادائية كالمادة والامالة فلا ولا علم السلف وقيل كاشبهه الاحكام
والاعتدائه في علمه غير احكام الابدان وهو علمه في العلم في العلم
العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
او في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
بطلان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
في العلم

في العلم

في العلم

في العلم

في العلم

في العلم

وقول الشاعر إننا نأشرك الحاد خولنا معسورة أفخرنا نعم طلائعنا علم سبي
شجعته ثمرة الداعيات وفيه لميل طبع كل الكفاة فمنازعهم عن حبات النجاة
ولام الحاد العين فمنازعوا التقى على الوعد ولم يتوازوا وأرادوا لا يلبس نفسه
الأقفاة وعذر الصقح كابر وقد يفيد أن حبات القز والمانع هي
بجوار التقية منبر الواحد محلا واجبا ما نأوا وأخلفوا في وقعه
فمنعوا المنيعة وابن ذراع وابن البراق وابن البراءة وفاء الكثير من قدام
وقال ابن الهيثم في ذلك وهو الذي يظهر قوله إن جازما فاستعملنا في ذلك
فقطوا فمن كان في ذلك الذين يكون ولما شاع فاعرض أصحاب النجاة
ومن يلج من الإصاها بأحب الأعداد وقد وثقها والإصاها
نقلوا وتحبوا والمحبة من حالها وانما ما وجدوا وتعدوا وجوا
ما زاد القول للعل والتبع من اتباع الفناء في العصور الحاتية من
الكفاة وأصله الباء الأصغر منه بعدد وتبين المعارض الأصغر العمل قبل
نقلها

[illegible]

الاحتياط في النفع على الأصل ولذا لا يرى التثبت على غير ما جاء به الأصل
 إلا ما خرج به دليل كالشبهة قالوا لا يجوز شراؤه ولا يفيده الواحد قلنا ما خرج كل
 أكثره ما خرجها كالولاية ونقل الإجماع وتفسيره في الجمع وأخبار الأطباء
 القدم والوجع بإتباع الحجج غير ذلك وقد بسطنا الكلام في بعضه في قسمه
 وإتباعنا من الجوارح والمعدى ولم نخبر فيه بريح المخرج ومعدا لذكر الأول
 والآخر السند أما ما خرج على وجهه بالتواتر
 فالجواب صحيح وأوردنا وكذا وبعضها مع توثيق البايع فحسبنا أو غيرنا
 كل مع توثيق المخر فمحقق وتوثيق الملهة في التوثيق والتعريف وسنح
 أو شيئا لا أول في ضعيف وأما الخبر في هذا الزمان سنة السماع عن
 والزمان عليه والسماع في الغيرة والأخبار والمناولة والمكانة وأما
 أو كذا ومع تأليه التواتر والبواقي أنه ماها والكل رتبة وقد يراى
 وهو الجواز ولا على الجدل إلا مع ثلث علم أو سماع غير الثقة
 كما من أورد في وقد يقدح ورأيت منه أحيا ما كان في المأمول علم

عنه لعدم روائيته عنه
فبما هو اجتماع الحقيقة ^{والمصلحة}
الآلة في عصر عظماء الشريعة ^{التي} فيها من عدم قول العبد من الاجتماع
تبدل إلى الحقيقة بين نرونا الدين وحبته عند الكشف عن دخول وعند
الاجتماع على القطع بقطعة الخلف ولاد وروا العبد على اتباع ^{بمبدأ}
المؤمنين على جملة وسطا وقراء الاجتماع على الخطا فمعه آثار
مجدد وليس السكون في محبة الاحتمال التصويب في التوفيق والتجمل النظر
وغيره الفلسفة بالاشارة وحرف الما على ايدى عند اطماع الحافة العبد
قطعا عند هذا ان يقع ملتقا على كذا البكر بجملة آثار والآثار الفصح
بعض الحصة هو ايجاد السطر المتناهي كاشف عن ^{فقط}
واشياء الباقين ودخل العبد في منع التاكيد كلف الاجتماع على ^{الخطا}
الجسدية لانه فلا يلزم اتحاد حصة وهذا يمكن الاجتماع على عدم ^{الحصول}
عن معبد على كل حال الصلة الاجتماع على جذب الخطا والآراء ونحوها قوله

والفعل في الرفع والوزن والفعل في بحر من بحر تشابه الحاء التشابه الاسكان والواو
خال حجان فاعترطان انما الاوثير والناوثير هما صا ا على قوله احمدا بن ابي
واقره له اديبه فيمنه وخبير القنعية والذرة والقلة قد وادى على الصفا
شامع اذاعها بالانكليز فليكون اذاعا قلنا المراد الالفاظ قال شيخنا ان
في ذلك عبرة وسوق الالفة تابع من جعلها على القياس وجعل التثنية على
القياس كالقياس على القياس مع تضمن الالفة كان وخبير بها ضعيف
وسندا وقد راعى المصنف المصنف تشبيل ذلك التثنية
والسفر وقوله ودين الله ايضا بالاعقول احمدا بن القضاة على الالفة
والكثير من القضاة ابن عباس وشيخ وغيره من مشهورين
الاجماع وحديث ان القياس عندنا باطل من اصله فلا أثر في ذلك
عند
وغيره كالتكذيب في السنة وفيه مطالب
والله اعلم بالصواب القبول المستعمل وصيغة الفعل واما

حقيقة ولا يجب إلا أن تدرك ولا في الحقيقة ولا معناه بل واقع الإباحة
ولا في الكل مع الله بل في الشيء احتجج السلف على ما ذكره في قوله
ما منعوا إلا تبيحها إذا أمرتك فلماذا الذي فيها العزوم عن أمره ولا أقل لهم
أمرهوا إلا يعرفون وقوله ما لنا أنا منع لولاه أن الله لا يمنع ولا العقلاء وقوله
العبد الاستئصال بعد قول سيده انصل عنا والرد إلى الاستئصال إلى
الحجاز أو طعن الاستئصال ودليل التقييد فلا ذكر أو إيراد بعد اللفظ
اللابتغال بالآية لا اشتغال الصيغة أو مجردة بوجهة ولا تكرار وهو يشبه
القياس وقيل به وقيل بما ناسخ بها عن حقيقة الفعل لا زمان والمكان
والقياس على التصريح بالزمان والمكان فأنهم من وجهين والتكرار
المستوفى والصوم من خارج واقعة الأثر الشئ الذي تركه مسأله
كأنه محسب الله والاستئصال بالمرء لا يرجع لغيره وفيها والمعلق على طاعة
ثابتة تركه وتكرارها
أولها لانت الفصل من غير الله تعالى

والكتابة ونفسه وبالمثل لا يغير الواحد عند الفتح والجماع وحده
 اعملا وجماعة وقيل ان حقه قبل الفتح وقيل ان الفتح في الالف المحقق
 وهو اصل الالف لا يغيره الا في بعض قطعها ولو خصصت لفتح ان حقه
 في الالف انما يغيره في بعض قطعها انما يغيره في بعض قطعها انما يغيره في بعض قطعها
 الدليلين او لم يغيره في الواحد وقيل ان الفتح في الالف يغيره في بعض قطعها
 فحينئذ يبين ان عدم الفتح للجماع والفتحة للفتح في غير الالف
 اذ في الالف والعام والخاص وتفاوتان عليه وان تعلقا في بعض قطعها
 وقت العمل به فيفتح وقبله يخصص وان تعلقا في بعض قطعها انما يغيره في بعض قطعها
 والعلل وانما يغيره في بعض قطعها انما يغيره في بعض قطعها انما يغيره في بعض قطعها
 فتعذر القول لا في بعض قطعها ولست الشك في خصوصية كالعوم والعام
 ومنه البينة وان جعل التاريخ فكل اول وحال الفتح معلق على

على الاصل عليه فلا يصلح المعارضة لاياد للعلم بالجمهور
 قبل ثلث الخصص بالفتح عنده لاسلطة منه لثانيه كذا في بعض قطعها
 الشك في وجهه في بعض قطعها من التفتيز لاسلطة ولسان ليس فينا الفرق
 قائم للثقل وقيل من ان اكثر الفتحة بجازان في بعض قطعها كالتفتيز في بعض قطعها
 المثل القاطع في بعض قطعها بعد ان لم يخصص في بعض قطعها في بعض قطعها
 العمل بالثقل الالف وادارة كثر التفتيز في بعض قطعها في بعض قطعها
 رجوعه بالاقوى الاستثناء في بعض قطعها بجازان في بعض قطعها في بعض قطعها
 ومن ثم لم يجهل عليه الا مع تعذر التفتيز وقوله في التفتيز في بعض قطعها
 والاقوى لاسلطة وانما يغيره في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 وليجوز ان يكون في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 بعينه ووجهه في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 اذ لم تثبت الرواية عندنا في كل واحد من عياس لثقله في بعض قطعها في بعض قطعها

انما يغيره في بعض قطعها الاستثناء المستغرق في بعض قطعها في بعض قطعها
 الاكثر من بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 خاصة وقيل في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 الامر بالحق والفتحة في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 فلا يغيره في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 الموضع قبل كذا في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 والاقوى في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 او التفتيز في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 فبطلان التفتيز في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 الاسم فبطلان التفتيز في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 هو في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 ولان التفتيز في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها

وفي كلامه طوله في بعض قطعها الاستثناء بعد جعل الالف بالفتح في بعض قطعها
 والشك في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 والوجه في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 والوجه في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 اية التفتيز في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 ولان التفتيز في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 وجوبه في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 الحقيقة المستقلة في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 ودعوى ان افعالها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 الصلوة والتفتيز في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 والفتحة في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها
 المانع واهية قبل التفتيز في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها في بعض قطعها

ومنع الشيخ والمجاهد والعلامة من ان يمتنعوا بالحق والواقع وهو سلم
 الاول مخالفة الصواب وهو ان لا يمتنعوا بالحق والواقع وهو سلم
 تعارض الجاهل بالواقع والاستحسان في
 المطلق اذ على شاع في عصره والمقبل خلافة فان اختلف حكمها
 فلا حرج على اجماع التوقف والافان اخذت جميعا مثبتين حول
 اجماعنا باننا لا نمتنع او قيل اننا نأخذ المقتل للمنع او لا
 البراءة ويرجع الى التخصيص ونضيف في الجمل على اجماعنا وان اختلف
 في بعضها فنحن في الجمل ونفسه متفقون على صحة
 والمبين الجمل بالادلة غير واحدة وهو ان فعل المقتل في كل
 ولا اجماع في قوله ثم حوت عليه كناية للظهور المارد لا في حق
 قوله جمل وعلا واسمى ابروس كما ان البتة في كونه ما هو قوله في
 سرور

الموت

السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فالتمس في اليد لا لطلاق
 على كل العصور ويعتبر قبل وفي القتل اي لا يمتنع على الابانة والموت
 والعلة والفهم والمجاهد اجماعا لانها حقيقة في العصور الكبار
 البعض بالقرينة والقطع تمام في الابانة والموت الجمل في كونه
 الطوا في اليد صلتا الاثنان فافترقا جماعة للمنع بمقتل الجمل على التوقف
 بقرينة يقتل لتبليغ الاحكام لا لتبليغ اللفظ المبين في حق الجمل
 في القول بما في وبالفعل عند لا في زمانين عن وقت الحاجة منع
 اجماعا واليه جازي المقتل في المنع في اريد به غير ظاهر كالعلم
 اما الجمل كالتفخيخ لما اخبر اليه في كثير من التعلق والتمس للمنع الى
 هو كتمان العرب بالزنى في علم الفهم لا في حق الزنى لان الزنى الجمل
 وهو في الاول الاثنان قلنا في حق علم الفهم صلا والتمس في

التخصيص في الفهم واداء في نظام والماء والظاهر
 فادلة منقولة في حياها والماء الى الموضع الجمل على التخصيص والتمس
 ترتيب الجمل انما التخصيصات على بان للمنع وتبديل كذا في الجمل
 الستين بالعلم في الجمل واسما الى الاربع بالتبديل التكاثر او الاول
 وان بعد كذا في الجمل فيروز في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 بالغسل وقد سبطنا الكلام عليه في حق التخصيص
 في التعلق والمفهوم المخلوق في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 ونسحق وعنده الزنا في حق قصد وتوقف عليه صلا في الجمل
 او شرعا فادلة في حق ما في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 تبليغ ما في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 موافقة في حق الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 سرور

الموت

الشريط والصفحة والغاية والتمس في العصر فهو عند الشرط حجة
 عند لا في حق المقتل والعلامة في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 والسؤال عن سبب التخصيص الامم وقوله لا يزيد على السبعين في الجمل
 قد يكون للتمس في الجمل وقال ان اردت تحصنا فاما هذا واحدا وانما
 لا تمنع المقتل عند او الغرض في الجمل او اجماع عارض الظن
 الصفة حجة عند الشيخ والشهيد في الذكر ونفاه الاكثر كالمقتل في الجمل
 والعلة الاولى في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 في قوله في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 فلا يكون للاهتمام او للسؤال عن حجة او سبق حكم غيره او حضور
 في حقها ووجود المقتل شيئا اخر مما في الجمل في الجمل في الجمل
 فهو الغاية حجة عند لا في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل

الموت

للليل بيان اخر وجوبه قالوا ما في الصفة قبل الصور المقتضية يكون
الليل بعد رتبة الشكلياتها ونحوه والتقدير بغير حجة والمخالف لادورواشلف
في انما هو العاقل والذليل والافضل من حيثهما ^{المحك} في التفرع وهو مع
التفرع بدليل شرعي مناخر ووجهه اجماعى وقضاء الاصناف في التفرع
وانما القبلة والعتق والصاغة والشاركة وقوله انما لا يتبعه الا بالاصل
من انما يتبعه ولا من خلفه لا يصح له وما في تفرعه من امر او تفرع
بذلك يمكن التفرع وما يتفرع من تفرعه او ياد طول ان كان كل
التفرع في عتق العبد والمصلحة في مختلف ما يتفرع في الامان وسائر شئ
الذبح هل يجوز ذبح الشئ قبل حصوله وقوله لا يتفرع في ذبح
والمعتزلة لا والعبد والحيوان والكثير الاشياء في الاول رتبة الدنيا
وتعلق الامر بتعلق الشئ والحق هو حق التفرع في الامور والذبح في رتبة

بحمد الله انشاء وبالله عود الحسن الى حسن فينتقل بالصفة ونحو
اسمعيلى وصاوات الرفع بالمرتبة كان في كل من القوة المعتدلة على
من التفرع مستطير في كل الكليات في السنة متواتر او حال بالمد
والكثير بالمرتبة ونحوه لا احد بما سادها والاجماع لا يتفرع ولا يتفرع
ان يتفرع قبل انقطاع الرضى وقد يتفرع التفرع لا الحكم والعكس
ويجوز بالاشك كعاشور منشا وبلا بد كاية العبد ومع قيد التفرع
ولا يتفرع في التخصيص وليس في التفرع ما يعتد به في التفرع
والشكليات لا يتفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع
معلوما وقوله تفرع في العتق في النهاية استفرغ الواسع في كل التفرع في
من الاحكام التفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع
الفقيه الواسع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع
وياد بالفقيه من ما في التفرع اذا لا يتفرع بعد عن الاستطاعة

طريق المستفرغ العاقل عن الاستطاعة والتفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع
الذبح ولغرض السادة في الاطلاع على دليل الحكم في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع
المطلق من خارج كالعالم والاعلى وتفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع
في تفرعه هو الاجتهاد والتفرع احكام التفرع ليس من اجتهاد اجتهاد
وانما يتفرع من الحيوان هو الا وهو يجرى والحق انما يتفرع في كل ما يتفرع
ينطبق به وحيا كاجتهاد ما قبله في عتبه او لعل به بصيرة في كل ما يتفرع
فاحكام قطعية لا اجتهادية وهذا يعبر سائر المعصومين سلام الله عليهم
واما العتق فكل من كرم الله وانه الشاورة في عتق كسائر الذبح
والا كان فكل ما يتفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع
الحكم في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع
وليس بعد من رتبة الاجتهاد ويستوجب سائر العتق استثنائه
مقتل ورتبة في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع

لما اجمعت كاحكام الامة ملحق بالحق من الكتب المشهور على
التصويب لشئ من قطعة السلف بعد اجتهاد بالادلة وطايرين للحيث
والحق واحد والزم واجتماع القضاة وليس مشكوكا في اختلاف
المحقق والاستقلال ^{الافتقار} ام كل اجتهاد اجتهاد امانة قطعية استثنائه في كل ما يتفرع
الكل جمال والزم العتق القطعية عند غير الواسع من المقتضى بالتتابع
للخطا وهو يتفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع
ما يتفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع
والرجال وطقن عدم الا على خلافه ولا بد مع ذلك من التفرع
وقوله طر الدرع الاصل في العتق وهذا الباطل لا يتفرع في كل ما يتفرع
القضية بل في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع
والاطلاع عن غير بعيد واجتهاد الفاسق في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع
فيه اذا شاق وقوله وتقليد الفضل في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع في كل ما يتفرع

مع التساوي والاحتياج المتعارض والتكافؤ
الاستواء بين النظم من الأول والثاني من النوعين
من الكفار على الشئ بالكلية استدلال وقوله عليه السلام
وفي التمسك من الكلام في فصل القدر وعدم نقل الاستدلال من
شيء وعدم ارجح احدا به وان الاستدلال من النوع في اول
بالقليد وان الشبهة اكثر والنظر منطوق الوقوع في القليل
اسم وان قول من يوشك كائنه الامارة بالعدل العارفين
في النفس فافهم هذه الدلائل الملائمة وان قوله تعالى فاستلوا
الذرات كنتم لا تعلمون مطلق غير مقيد بالذرة والشأن في التعليل
والكلام الجيد خرج النوع بالاجماع فبقية الاصول واجبا للنظر على
بقوله تعالى فان الله لا اله الا الله فانه اول الله والاعمال على
العدل

بما لا

باصول الدين والقليل لا يحيد لمجرد ان الكذب واحتياج المنهين والحق
عن القليل ووجوب النظر عند العقل والاكفاء بالشئتين اعتد
على استعماله عقول ودين الجاهل من كلام السفيان والتمسك
الجدال وعدم النقل والامارة اوضح الامر عنهم مع قوله الشبهة وان
ما نقلت به النفس منوعة بل انما هي في الشبهة والمنطقية
في القليل فيسلسل او يتبع الزنا والبر والخير مع زيادة احتمال
كذبه والرجوع الى المعصوم ليس بتقليد او لا وتقع في عين منوعة
والسؤال عن سيرة الانبياء السابقين هذه خلاصة اوله الطر
والشبهة اكثر مما يحال والى اشتراط القطع يرجع الكلام وانما
مشكل وبالله الاعتصام في الترجيح الترتيب
امانة على اخرى في العمل بمبادئها افران الامانة عاينوه

المرجع

على عارضها ولا تراض في تعيين لاجتماع التبيين ولا قطعية في
الترجيح والتقليد اما بالاستدلال والمنزلة والمداولة والخراج فالسند
بالعلم وكثرة الزواجر وازدانة الثقة والفاضة والعربية والقطعة والحق
والحسب وكثرة المراتب واعلتهم واعلتهم بالرجال والمباشرة وا
المشاهدة والقرابة والجزر والحفظ ومخالطة العلماء والمحل بالغاو على
الالتباس بضعف وعجز اما المتن فالسند على العمل بالحق
على المسمع من الاصل على المشتبه والمركب على العارضة والمشتبه
على الجاهل واقر به على العلة واقبل على الكثر وهو على المشترك
والخاص على العارضة وعجز المخصص عليه والقبح على غيره لا الا
عليه والمنطوق على المفهوم والمواضعة على المخالفة ولا فضا
على الاشارة ومنعني التعليل على صفة والمنقول المنطوق على ما

منه

والعام المخصص على الخاص المأثور واما المأثور فالمرجع
الاباحة والاثبات على الحق والمنع من الحد على الموجب والعنف
على علمه واما الخارج فالمعتمد عليه على علمه وطاعته انظر
ويكون سبب ورود واعمال الاعمال وما دللنا عليه ارجح و
تتركب المرجحات منه وثلاث وربع فصاعدا فتنوعها الاقرب
والاخر وهو الاقرب الى الحق والمحمد لله على نعمه والصلوة على
النبي وسيدنا ووليانه محمد وعلى وابنيه تسليما

